

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٩٩ لسنة ١٩٧٠

بتعيين مدير لإدارة المبيعات بشركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد/ صلاح الدين محمود الغمراوي ، مديرا لإدارة المبيعات من الفئة الأولى بشركة تنمية الصناعات الكيماوية (سيد) .

مادة ٢ - على وزير الصحة تنفيذ هذا القرار ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٩٠ (٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٠٣ لسنة ١٩٧٠

بإنشاء كليات ومعاهد جديدة بجامعة القاهرة والاسكندرية

وعين شمس وأسبوط

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٩٦ لسنة ١٩٧٠

بتعيين مدير مالي وتجاري بشركة النصر لصناعة الخشب الحبيبي والراتنجيات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / علي محمد السيد الحلواني ، مديرا ماليا وتجاريا بشركة النصر لصناعة الخشب الحبيبي والراتنجيات من الفئة الأولى .

مادة ٢ - على وزير الصناعة والبتروك والوقود المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٩٠ (٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٧٩٧ لسنة ١٩٧٠

بتعيين مدير للإدارة الفنية لشئون الخيامات بشركة النصر

لتجفيف المنتجات الزراعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الصادر بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد/ امام عباس أحمد ، مديرا للإدارة الفنية لشئون الخيامات بشركة النصر لتجفيف المنتجات الزراعية من الفئة الأولى وعضوا بمجلس إدارتها .

مادة ٢ - على وزير الصناعة والبتروك والوقود المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر بمراسم الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٩٠ (٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠)

أنور السادات

قرر :

مادة ١ - تنشأ الكليات والمعاهد الآتى بيانها :

أولا - في جامعة القاهرة :

(١) معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، ويكون نواته معهد الدراسات الأفريقية التابع لكلية الآداب بها .

(٢) معهد الإعلام ، ويكون نواته قسم الصحافة بكلية الآداب بها .

(٣) معهد الآثار ، ويكون نواته قسم الآثار بكلية الآداب بها .

ثانيا - في جامعة الاسكندرية :

كلية طب الأسنان ، وتكون نواتها أقسام طب الأسنان التابعة لكلية الطب بها .

ويتنقل إلى كل كلية أو معهد من المعاهد المنشأة كراسى الأساتذة التي يحددها المجلس الأعلى للجامعات .

ثالثا - في جامعة أسيوط :

(١) كلية الآداب ، ويكون مقرها مدينة المنيا وتضم إلى فرع الجامعة بها .

(٢) كلية المعلمين ، ويكون مقرها مدينة قنا .

مادة ٢ - تضم كلتا للتربية والمعلمين التابعتان لجامعة عين شمس في كلية واحدة تسمى كلية التربية .

مادة ٣ - تطبق على الكليات والمعاهد المنشأة طبقا لهذا القرار اللوائح والنظم المطبقة في شأن الكليات والمعاهد المناظرة في الجامعات .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٩٠ (٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٠٤ لسنة ١٩٧٠

بتعيين رئيس لمجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للساحة

الجيولوجية والمشروعات التعدينية وتعيين مدير عام للهيئة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بإصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٧٠ بإنشاء الهيئة العامة للساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ؛

قرر :

مادة ١ :-

(١) عين السيد الدكتور رشدى سميد فرج ، رئيسا لمجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية مع الاحتفاظ له بمرتباته وبدلاته التي يتقاضاها حاليا .

(٢) عين السيد / جلال الدين على مصطفى ، مديرا عاما للهيئة المصرية العامة للساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية مع الاحتفاظ له بمرتباته وبدلاته التي يتقاضاها حاليا .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ رمضان سنة ١٣٩٠ (٥ نوفمبر سنة ١٩٧٠)

أنور السادات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٠٨ لسنة ١٩٧٠

بالترخيص بشراء سيارات ركوب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بعدم شراء

سيارات إلا بعد الحصول على موافقة رئيس الجمهورية ؛